

قياس درجة كفاءة المراقب المالي المهنية في دوائر القطاع العام في الأردن بما يتوافق مع معايير الرقابة المالية لسنة (٢٠١١) - دراسة ميدانية

Assessing the Degree of Efficiency of the Financial Supervisor and his Professional Capability within Public Sector in Jordan in Accordance with the Financial Standards for the Year (2011)

حمدان الحياصات

Hamdan AL-Hiyasat

قسم المحاسبة، كلية الإقتصاد والعلوم الإدارية، جامعة جرش الأهلية، الأردن

بريد الكتروني: hamdan.hiyasat@yahoo.com

تاريخ التسليم: (٢٠١٢/٩/٣٠)، تاريخ القبول: (٢٠١٣/٥/٢٣)

ملخص

هدفت الدراسة إلى قياس درجة كفاءة المراقب المالي المهنية في دوائر القطاع العام في الأردن بما يتوافق مع معايير الرقابة المالية لسنة (٢٠١١)، ولتحقيق هدف الدراسة تم إجراء مسح شامل لدوائر القطاع العام المغلقة، والتي تدخل موازنتها ضمن قانون الموازنة العامة للدولة رقم (٣) لسنة ٢٠١١، وقانون موازنات الوحدات الحكومية رقم (١٢) لسنة ٢٠١١، والبالغ عددها (٦٧) دائرة يتواجد في مزارها (٥٣) مراقباً، حتى تاريخ ٢٠١١/١٢/٣١. وتم توزيع (٥٣) استبانة، وزعت باليد على جميع رؤساء وحدات المراقبة، والمراقبين الماليين، اعتمد منها لغايات التحليل والدراسة (٣٧) استبانة، أي مانسبته (٦٩,٨%) من الاستبانات الموزعة. وتم استخدام التحليل الإحصائي الوصفي، واختبار تحليل التباين الأحادي، واختبار (T-test) للعينة الواحدة للإجابة عن أسئلة الدراسة واختبار فرضياتها. وقد توصلت الدراسة إلى أن كفاءة المراقب المالي المهنية كافية بدرجة متوسطة للقيام بالمهام المناطة به في دوائر القطاع العام في الأردن بما يتوافق مع معايير الرقابة المالية. وفي ضوء نتائج الدراسة أوصى الباحث بما يسهم في حل المشاكل المتعلقة بالتأهيل المهني للمراقب المالي والتي تعوقه وتمنعه من تأدية مهامه بالكفاءة المناسبة.

الكلمات الدالة: الكفاءة المهنية، المراقب المالي، القطاع العام، معايير الرقابة المالية.

Abstract

This study aims at measuring the capability and efficiency of the financial supervisor in the public sector in Jordan in accordance with the financial standards for the year (2011). To achieve the objectives of the study, a comprehensive survey was conducted for specific public sector departments whose budgets are included within the Annual Government Budget law, No. (3) for the year 2011, and within the budgets of the government units law No. (12) for the year 2011. A total of (67) departments were surveyed, where (53) financial supervisors, were located in these departments till 31/12/2011. For the purpose of collecting the needed and necessary data and in order to achieve the study goals a total of (53) questionnaires were distributed for all heads of observation units and the financial supervisors. (37) of questionnaires were adopted for analysis and study (i.e 69.8%) of the distributed questionnaires. Descriptive Statistic measures, One Way ANOVA and (One Sample T-test) for each sample were used for testing the study questions and verifying its hypotheses. The study concluded that the proficiency of the financial supervisor was moderately satisfactory to perform the tasks entrusted to them in the public sector departments in Jordan in accordance with the of financial control standards. In light of the results of the study, the researcher suggested several recommendations that may contribute to solving problems related to improving profitional qualifications of the financial supervisor, which may have hindered him from performing their duties efficiently and appropriatly.

Keywords: professional efficiency, financial supervisors, standards of financial control, public sector

المقدمة

تعد موازنة الدولة بعد اعتمادها من السلطة التشريعية ملزمة لوزارات ودوائر القطاع العام خلال الفترة الزمنية التي تغطيها تلك الموازنة، والتي تكون عادةً سنة واحدة لاحقة، فهي تنطوي على تخويل الوحدات في القطاع العام بإنفاق الإعتمادات في الأغراض المخططة، وبجباية الموارد التي تمول هذه الإعتمادات. وتطبق جميع الدول نظاماً للرقابة على إيرادات الدولة وعلى إنفاق المال العام من خلال الرقابة على تنفيذ الموازنة، وهو الأمر الذي يعني ضرورة إخضاع

الموازنة لقواعد عامة تحول دون التبذير وسوء إدارة الأموال العامة، وذلك عن طريق ممارسة رقابة فاعلة أثناء التنفيذ، سواء عند التحصيل أو عند الإنفاق. ومن هنا تظهر أهمية القيام بالرقابة المالية على تنفيذ الموازنة، قبل الصرف وبعده وذلك بواسطة أجهزة الرقابة الداخلية أو الخارجية.

وتتعدد الجهات الرقابية في المملكة، حيث تتولى وزارة المالية شؤون المالية العامة تخطيطاً وإدارة ورقابة على وزارات ودوائر القطاع العام، سواء في مجال تحصيل الإيرادات أو صرف النفقات استناداً لأحكام الفصل العاشر من النظام المالي رقم (٣) لسنة (١٩٩٤) وتعديلاته حيث نصت المادة (١/٥١) منه على: "تشكل وحدة رقابة مالية في كل دائرة بقرار من الوزير من موظف أو أكثر من موظفي الوزارة تناط بها مسؤولية مراقبة تطبيق أحكام هذا النظام والقوانين والأنظمة والتعليمات ذات العلاقة وللوزير إناطة هذه المهمة بوحدات الرقابة الداخلية المشكّلة في الدائرة نفسها إذا ما تبين بأن هذه الوحدة تستطيع القيام بذلك بكفاءة".

وانطلاقاً من ذلك فقد أنيط بالمراقبين الماليين عدة مهام للتأكد من تطبيق أحكام النظام المالي والتعليمات التطبيقية للشؤون المالية رقم (١) لسنة (١٩٩٥) الصادرة بمقتضاه. حيث يمارس المراقبون الماليون ميدانياً أعمال الرقابة السابقة قبل الصرف في دوائر القطاع العام المغلقة، والتي تمتاز بحجم إنفاقها الكبير، واكتمال دورتها المستندية لعمليات إنفاقها من قبل أجهزتها دون الرجوع إلى وزارة المالية. مما يتطلب من المراقبين الماليين تأهيلاً مهنيًا كافيًا للقيام بالمهام المناطة بهم بكفاءة وفعالية، وهذا ما تسعى هذه الدراسة لمعرفته بما يتوافق مع معايير الرقابة المالية.

مشكلة الدراسة وأسئلتها

يمارس المراقب المالي الذي تعينه وزارة المالية أعمال الرقابة، وذلك قبل الصرف وبطريقة ميدانية في الوزارات ودوائر القطاع العام المغلقة التي يعمل بها والتي تتميز بحجم إنفاق كبير. كما أنيط به مهمة التأكد من تطبيق التشريعات المالية النافذة، وذلك استناداً لأحكام المادة (٥١) من النظام المالي رقم (٣) لسنة ١٩٩٤ وتعديلاته، والتعليمات الصادرة بمقتضاه، إلا أنه في عام (٢٠١١) صدر نظام الرقابة المالية رقم (٣) وبموجب المادة السابعة منه صدرت تعليمات معايير الرقابة المالية التي حددت المادة (١/٣) منها الأمور الواجب توافرها في المراقب المالي حتى يتمتع بمعيار الكفاءة المهنية؛ الأمر الذي يعني أن المراقب المالي كان يقوم بعمله الرقابي دون وجود معايير تحدد كفاءته المهنية قبل صدور نظام وتعليمات معايير الرقابة المالية مما يجعل كفاءته المهنية للقيام بالمهام الملقاة على عاتقه موضع تساؤل، ويرى (مقداد وكحوت، ٢٠٠٩، ص ٧٩٩) أن ضعف أداء الجهات الرقابية في دوائر القطاع العام يعود إلى ضعف الكفاءة المهنية وما ينتج عنها من إهدار للمال العام وزيادة في الإنفاق. ومن هنا جاء اهتمام الباحث بهذه الدراسة من أجل قياس درجة كفاءة المراقب المالي المهنية في دوائر القطاع العام في الأردن بما يتوافق مع معايير الرقابة المالية. وعليه يمكن صياغة مشكلة الدراسة في السؤاليين التاليين:

١. ما درجة التوافق بين كفاءة المراقب المالي المهنية في دوائر القطاع العام في الأردن وبين معايير الرقابة المالية؟
٢. هل تتفق آراء فئتي عينة الدراسة بشأن درجة كفاءة المراقب المالي المهنية في دوائر القطاع العام في الأردن بما يتوافق مع معايير الرقابة المالية؟

أهمية الدراسة

ترجع الأهمية المتوقعة لهذه الدراسة إلى توجيهها لقياس الكفاءة المهنية للمراقب المالي في دوائر القطاع العام بالأردن، وتأتي هذه الدراسة في ظل الإهتمام المتزايد بالرقابة بصفة عامة والمراقب المالي في القطاع العام بصفة خاصة. إضافة إلى تناولها قطاعاً هاماً من قطاعات الإقتصاد الأردني ألا وهو القطاع العام، الأمر الذي يمكن من الحكم على الكفاءة المهنية للمراقب المالي للقيام بمهامه على أكمل وجه من خلال التأكد من تطبيق أحكام النظام المالي والتعليمات الصادرة بمقتضاه في الوزارات والدوائر التي تم تعيينه بها؛ وبالتالي ضمان تحقيق الغاية المتوخاة من تعيينه والتمثلة في تحسين مستوى الخدمة العامة وإحكام الرقابة على استخدام المال العام.

أهداف الدراسة

تهدف الدراسة إلى تحقيق الأهداف التالية:

١. قياس درجة الكفاءة المهنية للمراقب المالي في دوائر القطاع العام في الأردن بغية التأكد من كفاءته في أداء مهامه وفقاً لمعايير الرقابة المالية.
٢. التقدم بتوصيات قد تسهم في حل المشاكل المتعلقة بالتأهيل المهني للمراقب المالي التي تعوقه وتمنعه من تأدية مهامه بالكفاءة المناسبة.

التعريفات الإجرائية والاصطلاحية

فيما يلي أهم التعريفات الإجرائية والاصطلاحية التي تم استخدامها في الدراسة:

- **الكفاءة المهنية:** وتعني أن يكون المراقب المالي مؤهلاً تأهيلاً كافياً بالخبرة والمهارة اللازمة لتنفيذ مهام واختصاصات المراجعة (عطية، ٢٠٠٨، ص ٢٧٩).
- **المراقب المالي:** يعرف المراقب المالي بأنه كل موظف يباط به مراقبة إنفاق الأموال العامة قبل صرفها وذلك سندا لأحكام المادة الثانية من النظام المالي رقم (٣) لسنة ١٩٩٤ وتعديلاته.

- **دوائر القطاع العام:** عرفت المادة الثانية من نظام تطوير القطاع العام ومتابعة الأداء الحكومي رقم (٢) لسنة ٢٠٠٥ القطاع العام بأنه "الوزارات والدوائر الحكومية والمؤسسات العامة".

أما البحث الحالي فإنه يعرف "الكفاءة المهنية" بأنها مجموعة المتطلبات الواجب توفرها في رؤساء وحدات المراقبة، والمراقبين الماليين في دوائر القطاع العام بغية التأكد من كفاءتهم في أداء مهامهم وفقاً لمعايير الرقابة المالية، والتي تترك آثارها المباشرة على المهام المناطة بهم سلباً أو إيجاباً، كذلك كما هي مقاسة بالاستبانة التي استخدمت في هذه الدراسة.

الإطار النظري

مفهوم الكفاءة المهنية

تعني الكفاءة المهنية أن يكون المراقب المالي مؤهلاً مهنيًا لما يقوم به من اختصاصات ومهام، وأن يلتزم بالعناية المهنية الواجبة عند تنفيذ عمليات المراقبة وإعداد التقارير. وحتى يتحقق ذلك عليه أن يكون ملماً بمعايير الرقابة وأساليبها وإجراءاتها، وكذلك بمبادئ المحاسبة والتمويل والإدارة المالية، والجوانب القانونية والدستورية التي تحكم عمله بالجهات محل المراقبة، بالإضافة لذلك يتعين على المراقب أن يعمل على تطوير نفسه علمياً ومهنيًا وذلك بالإطلاع المستمر وحضور البرامج التدريبية والندوات والمؤتمرات العلمية وغيرها (عطية، ٢٠٠٨، ص ٣٣).

معيير الكفاءة المهنية في دوائر القطاع العام بالأردن

بموجب المادة السابعة من نظام الرقابة المالية رقم (٣) لسنة (٢٠١١) صدرت تعليمات معايير الرقابة المالية لسنة (٢٠١١) حيث حددت المادة (١/٣) منها الأمور المطلوب توفرها في المراقب المالي حتى يتمتع بمعيير الكفاءة المهنية كما يلي:

- أ. أن يكون حاصلًا على مستوى من المعرفة المهنية والمهارات والكفاءة المطلوبة للقيام بواجباته.
- ب. تحسين وتعزيز معرفته المهنية من خلال التطوير المستمر.
- ج. أن يكون كادر وحدة الرقابة المالية متكاملًا في المعرفة والمهارة والكفاءة وقادرًا على القيام بمسؤوليات التدقيق والرقابة المالية.
- د. أن يمتلك المعرفة بالنواحي الرقابية والمخاطر الأساسية المتعلقة بتكنولوجيا المعلومات وأساليب تدقيقها.
- هـ. أن يمتلك المعرفة الكافية اللازمة لتقييم المخاطر المالية وطرق إدارتها في الدائرة أو الوحدة الحكومية.

وتعتبر الخبرة والمهارة المالية للمراقب المالي مهمة للتعامل مع تعقيدات إعداد التقارير المالية وتخفيض احتمالية وجود مشاكل في أنظمة الرقابة الداخلية . (Kalbers & Fogarty, 1993, p.48). كما أن المراقبين الذين يمتلكون الخبرة والكفاءة المالية يستطيعون اكتشاف التضليل والغش في القوائم المالية ومعالجتها (Dezoort & Salterio, 2001, p.46). كما ويوجد علاقة إيجابية بين الخبرة المالية وجودة البيانات المالية المنشورة (Felo, et ,al., 2003) و (Magen & Pike 2005, p.34).

مما سبق يستنتج الباحث أن الكفاءة المهنية ضرورية للمراقبين الماليين وتجعلهم قادرين على القيام بالمهام المناطة بهم بكفاءة وفاعلية. إضافة إلى قدرتهم على تقييم المخاطر وإدارتها سواء كانت بشكل يدوي أو محوسب.

العوامل المؤثرة على الكفاءة المهنية للمراقب المالي في دوائر القطاع العام

هناك العديد من العوامل المؤثرة على كفاءة المراقب المالي المهنية والتي تعوقه وتمنعه من تأدية مهامه بالكفاءة المناسبة و نوضحها فيما يلي:

١. ليس هناك ترتيبات تتخذ لتوفير الكفاءات الفنية المتخصصة التي تعتمد عليها أجهزة الرقابة المالية في قيامها بدورها الرقابي في إطاره المتكامل وبمستوياته المختلفة.
٢. عدم وجود دورات تدريبية متخصصة بالنسبة للمراقبين الماليين الجدد بعد التحاقهم بالعمل مباشرة.
٣. عدم وجود دورات تدريبية متخصصة بصفة مستمرة بالنسبة للمراقبين الماليين القداماء.
٤. عدم ضرورة التأهيل العلمي للإلتحاق بوظيفة المراقب المالي (السلطان، 1996، ص ٨١).

مما تقدم يرى الباحث بأن المراقب المالي يعتبر أحد أهم عناصر النظام الرقابي، فوجود أساليب، وإجراءات رقابية مناسبة، وموثوقة مع الافتقار للكادر الكفؤ والمؤهل مهنيًا لتنفيذ هذه الإجراءات قد تؤدي إلى عدم التأكد من أن الأموال العامة قد تم تحصيلها، وإنفاقها بصورة فعالة، وكفاءة في سبيل تحقيق الأهداف التي تسعى الحكومة لإنجازها من نشاطاتها، وأعمالها المختلفة

الدراسات السابقة

يمثل الحديث عن الكفاءة المهنية للعاملين في المجال الرقابي مساحة واسعة من اهتمامات عموم المختصين والباحثين في هذا المجال، وقد تناولت العديد من الدراسات الكفاءة المهنية بالبحث والدراسة والتقييم.

دراسة (كلاّب، ٢٠٠٤) بعنوان: "واقع الرقابة الداخلية في القطاع الحكومي- دراسة ميدانية على وزارات السلطة الفلسطينية في قطاع غزة" والتي هدفت إلى تحليل وتشخيص واقع الرقابة الداخلية في وزارات السلطة الوطنية الفلسطينية بقطاع غزة ومدى استكمال المقومات الأساسية

الإدارية والمالية لها، ومستوى تطبيق ما توفر منها مقارنة مع النظام المتكامل والفعال للرقابة الداخلية، وأثر ذلك على تحقيق أهداف الوزارات الفلسطينية، وعلى وجود نقشي ظواهر التسبب المالي والإداري وسوء الإدارة، وتحديد الأسباب والمعوقات التي تحول دون تطبيق وتطوير نظم رقابة داخلية جيدة وسبل التغلب عليها، وخلصت الدراسة إلى عدة نتائج كان من أهمها عدم توفر أغلب المقومات الأساسية للرقابة الداخلية الإدارية والمالية بوزارات السلطة الفلسطينية. إضافة إلى ضعف مستوى تطبيق ما توفر منها، ووجود العديد من الأسباب والمعوقات التي تضعف تطبيق نظم الرقابة الداخلية في تلك الوزارات أهمها ضعف القيادات الإدارية واستناد تعيينها إلى قرارات سياسية بعيداً عن المؤهل والكفاءة.

دراسة (العنزي، ٢٠٠٦) بعنوان: "أثر تطبيق معايير المنظمة الدولية لأجهزة الرقابة العليا على فاعلية رقابة ديوان المحاسبة في دولة الكويت" والتي هدفت إلى معرفة أثر تطبيق معايير المنظمة الدولية لأجهزة الرقابة العليا على فاعلية رقابة ديوان المحاسبة في دولة الكويت، وخلصت الدراسة إلى عدة نتائج كان من أهمها التدني في تطبيق المعايير العامة في الرقابة الحكومية بحيث لا يمنح قانون الديوان الحصانة الكافية لمدققي الديوان. إضافة إلى النقص في أعداد المدققين الذين يتولون مهمة التدقيق في ديوان المحاسبة.

دراسة (الثقفي، ٢٠٠٨) بعنوان: "أثر تعدد الرقابة على الأجهزة الحكومية- دراسة تحليلية" والتي هدفت إلى دراسة ظاهرة تعدد الرقابة وأجهزتها الإدارية والمالية في المملكة العربية السعودية، والمتمثلة في جامعة الملك عبد العزيز، والمديرية العامة للشؤون الصحية بالمنطقة الغربية، ومنطقة جدة للإتصالات، وخلصت الدراسة إلى عدة نتائج كان من أهمها عدم الإهتمام في تحديث الأساليب الرقابية وتطويرها من خلال التدريب ونقص الخبرة والكفاءة لدى العاملين في هذه الأجهزة.

دراسة (القضاة، ٢٠٠٨) بعنوان: "الرقابة الإدارية وعلاقتها بكفاءة الأداء دراسة تطبيقية على العاملين في وزارة الصحة الأردنية" هدفت هذه الدراسة إلى معرفة أثر علاقة الرقابة الإدارية بكفاءة الأداء في وزارة الصحة الأردنية، وخلصت الدراسة إلى وجود علاقة بين الأساليب الرقابية ومستوى كفاءة الأداء لدى العاملين في وزارة الصحة الأردنية، وكذلك وجود فروق دالة إحصائية بين المؤهل العلمي وكفاءة الأداء من جهة وفروق دالة إحصائية بين كل من العمر وسنوات الخبرة وعدد الدورات التدريبية في الرقابة الإدارية وأساليبها وفعالية الرقابة الإدارية من جهة ثانية.

دراسة (الراحلة، ٢٠١٠) بعنوان: "تقييم الأداء الرقابي لديوان المحاسبة الأردني" والتي هدفت إلى تحليل البيئة التي يعمل فيها الديوان، ومدى توافقها مع المعايير الدولية في مجال الأداء الرقابي، وتحليل آراء الكادر الرقابي فيه وتصوراتهم حول أهم المتغيرات التي تؤثر على فاعلية أدائه، وخلصت الدراسة إلى عدة نتائج كان من أهمها وجود نقص في توافر الكفاءات؛ ويعود ذلك إلى البنود المتعلقة بالرواتب كون نظام الرواتب المعمول به في ديوان المحاسبة هو نفسه المعمول به في وزارات الدولة.

دراسة (الراحلة، ٢٠١٠) بعنوان: "فاعلية متطلبات نظام الرقابة الداخلية على تكنولوجيا المعلومات في الوزارات والمؤسسات العامة الأردنية" والتي هدفت إلى التعرف على فاعلية متطلبات نظام الرقابة الداخلية (القانونية والتشريعية، والحماية والأمن، والبنية التحتية والتقنية التكنولوجية، والإدارية) على تكنولوجيا المعلومات في الوزارات والمؤسسات الأردنية، وخلصت الدراسة إلى عدة نتائج كان من أهمها وجود فاعلية لمتطلبات نظام الرقابة الداخلية على تكنولوجيا المعلومات مجتمعة، ومن أهم هذه المتطلبات التزام الإدارة العليا بتدريب وتأهيل الكوادر البشرية لمواكبة التطورات التقنية المتسارعة فيما يتعلق بعمل الدوائر الحكومية إلكترونياً.

دراسة (العجمي، ٢٠١١) بعنوان: "أثر الرقابة المحاسبية على كفاءة استخدام الموازنات التخطيطية هدفت هذه الدراسة إلى قياس أثر الرقابة المحاسبية على كفاءة استخدام الموازنات التخطيطية في الكويت، وخلصت الدراسة إلى وجود أثر بين الإستقلال الوظيفي وكفاءة استخدام الموازنات التخطيطية في الكويت، على اعتبار أن الحرية التي تتمتع بها الأجهزة الرقابية من تعيين، وترقية، وتدريب تسهم وبشكل ملحوظ في زيادة كفاءة الموازنات التخطيطية نظراً لتوفر الكادر القادر على تنفيذ العملية الرقابية والخروج بنتائج موضوعية تمثل تطلعات الإدارة للوقوف على مواطن الخلل والضعف.

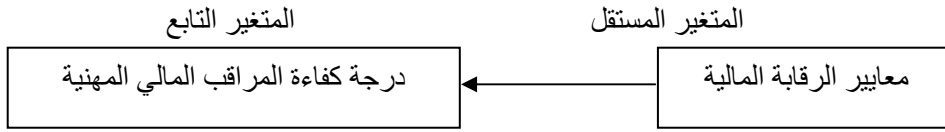
دراسة (غنيمات وصيام، ٢٠١١) بعنوان: "العوامل المؤثرة في فاعلية أنظمة الرقابة الداخلية في الوزارات الأردنية" هدفت هذه الدراسة إلى معرفة العوامل المؤثرة في فاعلية أنظمة الرقابة الداخلية في الوزارات الأردنية، والوقوف على أهم المعوقات التي تحد من فاعلية أنظمة الرقابة الداخلية وتطورها في الوزارات الأردنية كما يراها الباحثان، وخلصت الدراسة إلى عدة نتائج كان من أهمها وجود ضعف في تطبيق سياسات إختيار وتعيين موضوعية للعاملين ونقص التدريب الجيد لهم. إضافة إلى ضعف القيادات الإدارية في الوزارات الأردنية.

ومما تجدر الإشارة إليه أن ما يميز هذه الدراسة عن الدراسات السابقة هو محاولتها قياس درجة الكفاءة المهنية للمراقب المالي في دوائر القطاع العام بالأردن. كما ويوجد فروقات في البيئة القانونية والثقافية والمالية والإقتصادية التي تمت فيها الدراسات السابقة مقارنة مع بيئة مجتمع هذه الدراسة وعينتها. كما وجاءت هذه الدراسة بعد صدور نظام الرقابة المالية رقم (٣) لسنة (٢٠١١)، وتعليمات معايير الرقابة المالية الصادرة بمقتضاه.

منهجية الدراسة

نموذج الدراسة

بناء على مشكلة الدراسة وفرضياتها، يمكن توضيح متغيرات الدراسة المستقلة والتابعة وفقاً للنموذج التالي:



فرضيات الدراسة

تعتمد هذه الدراسة على اختبار صحة الفرضيات العدمية التالية :

H01: لا يوجد توافق بين درجة كفاءة المراقب المالي المهنية في دوائر القطاع العام في الأردن وبين معايير الرقابة المالية.

H02: لا توجد فروقات ذات دلالة إحصائية بين آراء فنتي عينة الدراسة بشأن درجة كفاءة المراقب المالي المهنية في دوائر القطاع العام في الأردن بما يتوافق مع معايير الرقابة المالية.

مجتمع الدراسة وعينتها

يتكون مجتمع الدراسة من جميع الدوائر المغلقة في القطاع العام بالأردن والتي تدخل موازنتها ضمن قانون الموازنة العامة للدولة رقم (٣) لسنة ٢٠١١، وقانون موازنات الوحدات الحكومية رقم (١٢) لسنة ٢٠١١، والبالغ عددها (٦٧) دائرة يتواجد في مقارها (٥٣) مراقباً، حتى تاريخ ٢٠١١/١٢/٣١. ولم تتطرق هذه الدراسة إلى الدوائر المفتوحة حيث تحتاج إلى البحث والدراسة بشكل منفصل عن هذه الدراسة من قبل الباحثين كون المراقبين الماليين لا يتواجدون في مقارها.

وعليه فقد اشتملت عينة الدراسة على جميع رؤساء وحدات المراقبة، والمراقبين الماليين، الذين يمثلون مجتمع الدراسة كاملاً، والجدول رقم (١) يبين ذلك:

جدول (١): الاستبانات الموزعة والمسترجعة لعينة الدراسة.

عينة الدراسة	حجم عينة الدراسة	عدد الاستبانات الموزعة	عدد الاستبانات الموزعة نسبة إلى العينة	عدد الاستبانات المسترجعة	نسبة الاستبانات المسترجعة من عينة الدراسة
رؤساء وحدات المراقبة	١٢	١٢	١٠٠%	٧	١٣,٢٠%
المراقبين الماليين	٤١	٤١	١٠٠%	٣٠	٥٦,٦٠%
المجموع	٥٣	٥٣	١٠٠%	٣٧	٦٩,٨٠%

أساليب جمع البيانات

تعتمد هذه الدراسة المنهج الوصفي التحليلي، إذ تم الرجوع إلى العديد من الأبحاث والدراسات في الدوريات والكتب والمراجع العربية والأجنبية والإنترنت، التي تناولها المختصون في هذا الموضوع، بالإضافة إلى القوانين والأنظمة ذات العلاقة بموضوع الدراسة، كما قام الباحث بتصميم استبانة بالإستناد إلى الدراسات السابقة والإطار النظري للدراسة، وتم توزيعها على عينة الدراسة وإستعادتها. واحتوت الاستبانة على مقدمة وقسمين رئيسيين هما:

القسم الأول: احتوى على المعلومات المتعلقة بالخصائص الديموغرافية لعينة الدراسة، والتي تم قياسها من خلال الأسئلة ذوات الأرقام (١-٤).

القسم الثاني: احتوى على الأسئلة المتعلقة بموضوع الدراسة والبالغ عددها (١٤) سؤالاً وهي الأسئلة ذوات الأرقام (٥-١٨)، من أجل قياس درجة كفاءة المراقب المالي المهنية في دوائر القطاع العام بالأردن بما يتوافق مع معايير الرقابة المالية لسنة ٢٠١١، وقد تم اختبار صحة فرضيات الدراسة باستخدام برنامج Spss حيث تم اختبار ثبات أداة الدراسة ومصداقيتها من جانبين:

١. اختبار أداة الثبات: بهدف اختبار مدى توفر الثبات والإتساق الداخلي لأسئلة أداة الدراسة. فقد تم استخدام اختبار الفا كرونباخ وقد بلغت قيمته (٠,٩١, ٨١%)، وهي تزيد عن النسبة المقبولة (٦٧%) (Sekaran, 2006, p.311) وهذا يعني تمتعها بثبات عالٍ يبرر الإعتماد عليه لإغراض تحليل البيانات واختبار الفرضيات.

٢. مصداقية الأداة: تم تحكيم أداة الدراسة من قبل عدد من الأساتذة بمجال المحاسبة والمالية والإحصاء، وقد تم تعديل الاستبانة في ضوء توصياتهم.

تحليل إجابات الاستبانة واختبار الفرضيات

تضمنت الاستبانة التي تم إعدادها وتصميمها لخدمة أهداف الدراسة واختبار فرضياتها على محورين تضمن المحور الأول عرضاً وصفيًا لنتائج عينة الدراسة عن أسئلة الاستبانة فيما يتعلق بالخصائص الشخصية لأفراد العينة المبحوثة. كما يعرض المحور الثاني تحليلاً للبيانات واختباراً للفرضيات.

المحور الأول: الوصف الديموغرافي لعينة الدراسة

تم تخصيص الجزء الأول من الاستبانة لتحليل توزيع عينة الدراسة حسب الخصائص الشخصية والديموغرافية، وكانت النتائج كما يلي:

أولاً: توزيع أفراد العينة حسب المسمى الوظيفي

يتبين من النتائج التي تظهر في الجدول رقم (٢) أن النسبة الأكبر من المبحوثين هم من المراقبين الماليين، حيث بلغ عددهم (٣٠) أي مانسبته (٨١,١%). أما رؤساء وحدات المراقبة، فقد بلغ عددهم (٧) أي ما نسبته (١٨,٩%)، وهذه النسبة طبيعية كون رؤساء وحدات المراقبة يشغلون وظائف إشرافية وكل منهم مسؤول عن عدد من المراقبين الماليين.

جدول (٢): توزيع أفراد العينة حسب المسمى الوظيفي.

النسبة المئوية	التكرار	فئة الدراسة
١٨,٩	٧	رؤساء وحدات المراقبة
٨١,١	٣٠	المراقبون الماليون
%١٠٠	٣٧	المجموع

ثانياً: توزيع أفراد العينة حسب عدد سنوات الخدمة في الوظيفة

يبين الجدول رقم (٣) توزيع أفراد العينة حسب عدد سنوات الخدمة في الوظيفة، وقد أظهرت النتائج أن (٩٤,٦%) من أفراد عينة الدراسة هم ممن تزيد خدمتهم عن خمسة سنوات، وأن (٧٣%) منهم تساوي خدمتهم (١٥) سنة فأكثر، وهذا يدل على أن غالبية أفراد العينة لديهم قدم وظيفي يساعد في التوصل لإجابات مقنعة.

جدول (٣): توزيع أفراد العينة حسب عدد سنوات الخدمة في الوظيفة.

التكرار	١٥ سنة فأكثر	١٠ - أقل من ١٥ سنة	٥ - أقل من ١٠ سنوات	أقل من ٥ سنوات	فئة الدراسة
٧	٧	٠	٠	٠	رؤساء وحدات المراقبة
٣٠	٢٠	٥	٣	٢	المراقبون الماليون
٣٧	٢٧	٥	٣	٢	المجموع
%١٠٠	%٧٣	%١٣,٥	%٨,١	%٥,٣	النسبة المئوية

ثالثاً: توزيع أفراد العينة حسب المؤهل العلمي

يبين الجدول رقم (٤) توزيع أفراد العينة حسب المؤهل العلمي، وقد أظهرت النتائج أن النسبة الأكبر من عينة الدراسة هم ممن يحملون شهادة البكالوريوس، حيث بلغت نسبتهم (٩١,٩%)، يلي ذلك حملة شهادة الماجستير، حيث بلغت نسبتهم (٥,٤%)، ومن ثم حملة شهادة الدكتوراه، حيث بلغت نسبتهم (٢,٧%)، وحل في المرتبة الأخيرة حملة شهادة الدبلوم العالي، حيث بلغت نسبتهم (٠%)، وهذا يدل على أن حملة الشهادات العليا كانت نسبتهم متدنية مما قد ينعكس سلباً على القدرات والإمكانات التي يمتلكها المراقبين الماليين.

جدول (٤): توزيع أفراد العينة حسب المؤهل العلمي.

التكرار	دكتوراه	ماجستير	دبلوم عالي	البكالوريوس	دون البكالوريوس	فئة الدراسة
٧	١	٢	٠	٤	٠	رؤساء وحدات المراقبة
٣٠	٠	٠	٠	٣٠	٠	المراقبون الماليون
٣٧	١	٢	٠	٣٤	٠	المجموع
%١٠٠	%٢,٧	%٥,٤	%٠	%٩١,٩	%٠	النسبة المئوية

رابعاً: توزيع أفراد العينة حسب التخصص العلمي

إن التكرارات والنسب المئوية الواردة في الجدول رقم (٥) تبين أن النسبة الأغلب من عينة الدراسة هم من ذوي تخصص المحاسبة (٧٥,٧)، يلي ذلك تخصص إدارة مالية (١٨,٩)٪، ثم تخصصات أخرى (٥,٤)٪، في حين كانت النسبة لتخصص الاقتصاد (٠)٪. وهذا يدل على توفر التخصص العلمي المناسب لأفراد عينة الدراسة بما يتلائم مع الإتجاه الرقابي.

جدول (٥): توزيع أفراد العينة حسب التخصص العلمي.

التكرار	أخرى	إقتصاد	إدارة مالية	المحاسبة	فئة الدراسة
٧	١	٠	١	٥	رؤساء وحدات المراقبة
٣٠	١	٠	٦	٢٣	المراقبون الماليون
٣٧	٢	٠	٧	٢٨	المجموع
%١٠٠	%٥,٤	%٠	%١٨,٩	%٧٥,٧	النسبة المئوية

المحور الثاني: إختبار فرضيات الدراسة

لأغراض اختبار فرضيات الدراسة تم استخراج المتوسط الحسابي والانحراف المعياري لوصف إجابات أفراد العينة، من خلال تحويلها إلى بيانات كمية باستخدام مقياس ليكرت بدرجاته الخمس، وقد خصص لكل إجابة وزناً يتفق مع أهميتها، حيث خصص للإجابة عالٍ جداً (٥) نقاط، وعالٍ (٤) نقاط، والإجابة متوسط (٣) نقاط، والإجابة ضعيف (٢) نقطتان، والإجابة ضعيف جداً (١) نقطة. ولقياس درجة الأهمية تم اعتبار السؤال الذي حصل على متوسط حسابي (٣,٥) فما فوق مرتفعاً، والذي ينحصر ما بين (٢,٥ - ٣,٤٩) متوسطاً، والذي يقل عن (٢,٥) ضعيفاً. والجدول رقم (٦) يبين المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية والأهمية النسبية لإجابات الأسئلة التي تقيس درجة كفاءة المراقب المالي المهنية في دوائر القطاع العام في الأردن.

جدول (٦): المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لأسئلة الاستبانة المتعلقة بقياس درجة الكفاءة المهنية للمراقب المالي في القطاع العام في الأردن.

الرقم	السؤال:	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الاهمية النسبية (%)
٥	يخضع المراقب المالي لدورات تدريبية في النظام المحاسبي الحكومي فقط.	٢,٧٦	٠,٦٧	٥٥,٢
٦	يتلقى المراقب المالي دورات تدريبية في الرقابة المالية.	٢,٧٤	٠,٩٨	٥٤,٨
٧	يتلقى المراقب المالي دورات تدريبية في المحاسبة بصفة عامة.	٢,٨٢	٠,٩٣	٥٦,٤
٨	يتلقى دورات تدريبية تواكب التعديلات التي تطرأ على الأنظمة والتعليمات المالية.	٢,٧٢	١,٠٤	٥٤,٤
٩	يخضع المراقب المالي لدورات تدريبية في مشاكل النظام المحاسبي الحكومي.	٢,٦٦	٠,٥٢	٥٣,٢
١٠	حصول المراقب المالي على شهادة مهنية متخصصة في المحاسبة الحكومية والرقابة المالية كمتطلب أساسي لعمله.	٢,٣٦	٠,٩٥	٤٧,٢
١١	يخضع المراقب المالي الجديد لدورات تدريبية متخصصة بعد التحاقه بالعمل مباشرة.	٢,٨٦	١,٠٨	٥٧,٢
١٢	يتلقى المراقبون الماليون القداماء دورات تدريبية متخصصة بصفة مستمرة.	٣,٠٤	١,١٣	٦٠,٨
١٣	يوجد لدى المراقب المالي المعرفة بالفوانين والأنظمة والتعليمات ذات العلاقة.	٤,٣٧	٠,٨٨	٨٧,٤
١٤	يوجد لدى المراقب المالي المعرفة بمعايير الرقابة المالية.	٣,٩٢	٠,٥٩	٧٨,٤
١٥	لدى المراقب المالي القدرة على إعداد أدلة التدقيق.	٣,٤٤	١,١٤	٦٨,٨
١٦	يصقل المراقب المالي مهنيته من خلال التطوير المستمر.	٣,٢٣	٠,٨٧	٦٤,٦
١٧	لدى المراقب المالي المعرفة الكافية لتقييم المخاطر المالية وطرق إدارتها في دوائر القطاع العام.	٣,٧٢	٠,٤٤	٧٤,٤
١٨	لدى المراقب المالي المعرفة بالمخاطر الأساسية المتعلقة بتكنولوجيا المعلومات وأساليب تدقيقها.	٢,٣٤	٠,٦٢	٤٦,٨
١٨-٥	المتوسط الكلي	٣,٠٧	٠,٧٩	٦١,٤

تشير بيانات الجدول رقم (٦) إلى أن اتجاهات عينة الدراسة لدرجة الكفاءة المهنية للمراقب المالي في دوائرهم وفق معايير الرقابة المالية جاءت بدرجة (عالية، ومتوسطة، وضعيفة)، وقد

احتل السؤال رقم (١٣) "يوجد لدى المراقب المالي المعرفة بالقوانين والأنظمة والتعليمات ذات العلاقة " المرتبة الأولى بمتوسط حسابي بلغ (٤,٣٧) وبدرجة أهمية عالية بلغت (٤,٨٧%). وجاء السؤال (١٨) "لدى المراقب المالي المعرفة بالمخاطر الأساسية المتعلقة بتكنولوجيا المعلومات وأساليب تدقيقها" في المرتبة الأخيرة بمتوسط حسابي بلغ (٢,٣٤) وبدرجة أهمية ضعيفة بلغت (٤٦,٨%). ويلاحظ أن المتوسط الحسابي العام لإجابات أفراد العينة للأسئلة كافة (٣,٠٧) وانحراف معياري (٠,٧٩)، وهو متوسط حسابي يظهر وجهة نظر أفراد عينة الدراسة بشكل عام بدرجة متوسطة. كما ويلاحظ تفاوت الإنحرافات المعيارية لإجابات أفراد العينة للأسئلة كافة بشكل كبير فقد انحصرت بين (٠,٤٤ – ١,١٤) مما يدل على وجود اختلاف بين وجهة نظر عينة الدراسة على درجة كفاءة المراقب المالي المهنية في دوائر القطاع العام في الأردن وفق معايير الرقابة المالية.

إختبار الفرضية الأولى

نصت الفرضية الأولى (H01) على "لا يوجد توافق بين درجة كفاءة المراقب المالي المهنية في دوائر القطاع العام في الأردن وبين معايير الرقابة المالية".

بهدف اختبار الفرضية الأولى، تم استخدام إختبار One Sample T- test، وكانت نتائج على النحو التالي:

جدول (٧): نتائج اختبار الفرضية الأولى.

قاعدة القرار	القيمة الجدولية	القيمة المحسوبة	مستوى الدلالة الإحصائية	حجم العينة	الانحراف المعياري العام	المتوسط الحسابي العام
رفض الفرضية	١,٩٦	١١,٠٨	٠,٠٥	٣٧	٠,٧٩	٣,٠٧

يلاحظ من النتائج الواردة في الجدول رقم (٧) أعلاه أن القيمة الإحصائية لإختبار (T) كانت (١١,٠٨) وهي أكبر من القيمة الجدولية لها، وهذه النتيجة معنوية عند مستوى دلالة ($a \geq 0.05$)، وفي هذه الحالة نرفض الفرضية العدمية، ونقبل الفرضية البديلة، وبالتالي نستنتج معنوية العلاقة بين درجة الكفاءة المهنية للمراقب المالي في دوائر القطاع العام في الأردن ومعايير الرقابة المالية. ويمكن تفسير هذه النتيجة بدرجة كفاءة المراقب المالي المهنية في دوائر القطاع العام في الأردن بغية التأكد من كفاءته في أداء مهامه وفقاً لمعايير الرقابة المالية. إذ إنه كلما زادت درجة الكفاءة المهنية الواجب توفرها في المراقب المالي زادت قدرته على القيام بالمهام المناطة به في دائرته وفق معايير الرقابة المالية. ونتيجة هذه الدراسة تتفق مع ما توصلت إليه دراسة (الرحالة، ٢٠١٠) والتي أشارت إلى وجود فاعلية لمتطلبات نظام الرقابة الداخلية على تكنولوجيا المعلومات والتي من أهمها التزام الإدارة العليا بتدريب وتأهيل الكوادر البشرية لمواكبة التطورات التقنية المتسارعة فيما يتعلق بعمل الدوائر الحكومية إلكترونياً. واتفقت أيضاً

مع ما جاءت به دراسة (العجمي، ٢٠١١) والتي أشارت إلى وجود أثر بين الإستقلال الوظيفي وكفاءة استخدام الموازنات التخطيطية، على اعتبار أن الحرية التي تتمتع بها الأجهزة الرقابية من تعيين، وترقية، وتدريب تسهم وبشكل ملحوظ في زيادة كفاءة هذه الموازنات نظراً لتوفر الكادر القادر على تنفيذ العملية الرقابية والخروج بنتائج موضوعية تمثل تطلعات الإدارة للوقوف على مواطن الخلل والضعف.

إختبار الفرضية الثانية

نصت الفرضية الثانية (HO2) على "لا توجد فروقات ذات دلالة إحصائية بين آراء فنتي عينة الدراسة بشأن درجة كفاءة المراقب المالي المهنية في دوائر القطاع العام في الأردن بما يتوافق مع معايير الرقابة المالية".

بهدف اختبار هذه الفرضية تم استخدام اختبار One Way ANOVA، وكانت نتائجه على النحو المبين في الجدول التالي:

جدول (٨): نتائج اختبار الفرضية الثانية باستخدام One Way ANOVA.

F المحسوبة	F الجدولية	الدلالة	نتيجة اختبار الفرضية
٣,٣٩	٣	٠,٠١٦	رفض

تشير المعطيات الإحصائية الواردة في الجدول رقم (٨) أعلاه إلى أنه يوجد فروقات ذات دلالة إحصائية بين آراء فنتي عينة الدراسة (رؤساء وحدات المراقبة، والمراقبين الماليين) بشأن درجة كفاءتهم المهنية في دوائر القطاع العام بالأردن بما يتوافق مع معايير الرقابة المالية، وذلك بسبب ارتفاع قيمة (F) المحسوبة عن قيمتها الجدولية، حيث بلغت قيمة (F) المحسوبة (٣,٣٩) ومستوى الدلالة (٠,٠١٦) وهذه النتيجة معنوية عند مستوى دلالة $(0.05 \geq a)$ ، مما يعني رفض الفرضية العدمية وقبول الفرضية البديلة. ونتائج اختبار شففيه (Scheffe) للمقارنات البعدية تعزز ذلك كما هو موضح في الجدول رقم (٩) أدناه:

جدول (٩): نتائج اختبار تحليل شففيه (Scheffe) للمقارنات البعدية لتحديد مواقع الفروقات.

فئات العينة	الوسط الحسابي	رؤساء وحدات المراقبة	المراقبون الماليون
رؤساء وحدات المراقبة	3.28	-	*0.26
المراقبون الماليون	3.02	*0.26	-

* ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة $(0.05 \geq a)$.

النتائج والتوصيات

النتائج

خلصت الدراسة الميدانية بعد إجراء التحليلات الإحصائية اللازمة والملائمة إلى مجموعة من النتائج التي جرت مناقشتها وإدراجها أثناء إختبار الفرضيات، وهذه النتائج هي:

١. أظهرت نتائج الدراسة إلى أن كفاءة المراقب المالي المهنية كافية بدرجة متوسطة للقيام بالمهام المناطة به في دوائر القطاع العام في الأردن وفقاً لمعايير الرقابة المالية، إذ أن القيمة الإحصائية لإختبار (T) بلغت (١١,٠٨) وهي أكبر من القيمة الجدولية لها. وذلك عند مستوى دلالة $(0.05 \geq a)$. كما بلغ المتوسط الحسابي العام لإجابات أفراد العينة للأسئلة كافة (٣,٠٧)، والانحراف المعياري (٠,٧٩). وبدرجة أهمية نسبية بلغت (٤,٦١%)، وإن كان هناك تفاوت في درجة أهميتها بين (العالية، والمتوسطة، والضعيفة)، حيث يمكن ترتيبها تنازلياً حسب كفايتها ودرجة أهميتها النسبية، على النحو التالي:
- يوجد لدى المراقب المالي المعرفة بالقوانين والأنظمة والتعليمات ذات العلاقة بمتوسط حسابي بدرجة عالٍ بلغ (٤,٣٧)، وبدرجة أهمية نسبية بلغت (٤,٨٧%).
- يوجد لدى المراقب المالي المعرفة بمعايير الرقابة المالية بمتوسط حسابي بدرجة عالٍ بلغ (٣,٩٢)، وبدرجة أهمية نسبية بلغت (٤,٧٨%).
- لدى المراقب المالي المعرفة الكافية لتقييم المخاطر المالية وطرق إدارتها في دوائر القطاع العام بمتوسط حسابي بدرجة عالٍ بلغ (٣,٧٢)، وبدرجة أهمية نسبية بلغت (٤,٧٤%).
- لدى المراقب المالي القدرة على إعداد أدلة التدقيق بمتوسط حسابي بدرجة متوسط بلغ (٤,٤٤)، وبدرجة أهمية نسبية بلغت (٨,٦٨%).
- يصفّل المراقب المالي مهنيته من خلال التطوير المستمر بمتوسط حسابي بدرجة متوسط بلغ (٣,٢٣)، وبدرجة أهمية نسبية بلغت (٦,٦٤%).
- يتلقى المراقبون الماليون القداماء دورات تدريبية متخصصة بصفة مستمرة بمتوسط حسابي بدرجة متوسط بلغ (٣,٠٤)، وبدرجة أهمية نسبية بلغت (٨,٦٠%).
- يخضع المراقب المالي الجديد لدورات تدريبية متخصصة بعد التحاقه بالعمل مباشرة بمتوسط حسابي بدرجة متوسط بلغ (٢,٨٦)، وبدرجة أهمية نسبية بلغت (٢,٥٧%).
- يتلقى المراقب المالي دورات تدريبية في المحاسبة بصفة عامة بمتوسط حسابي بدرجة متوسط بلغ (٢,٨٢)، وبدرجة أهمية نسبية بلغت (٤,٥٦%).
- يخضع المراقب المالي لدورات تدريبية في النظام المحاسبي الحكومي فقط بمتوسط حسابي بدرجة متوسط بلغ (٢,٧٦)، وبدرجة أهمية نسبية بلغت (٢,٥٥%).

- يتلقى المراقب المالي دورات تدريبية في الرقابة المالية بمتوسط حسابي بدرجة متوسط بلغ (٢,٧٤)، وبدرجة أهمية نسبية بلغت (٥٤,٨%).
 - يتلقى دورات تدريبية تواكب التعديلات التي تطرأ على الأنظمة والتعليمات المالية بمتوسط حسابي بدرجة متوسط بلغ (٢,٧٢)، وبدرجة أهمية نسبية بلغت (٥٤,٤%).
 - يخضع المراقب المالي لدورات تدريبية في مشاكل النظام المحاسبي الحكومي بمتوسط حسابي بدرجة متوسط بلغ (٢,٦٦)، وبدرجة أهمية نسبية بلغت (٥٣,٢%).
 - حصول المراقب المالي على شهادة مهنية متخصصة في المحاسبة الحكومية والرقابة المالية كمتطلب أساسي لعمله بمتوسط حسابي بدرجة ضعيف بلغ (٢,٣٦)، وبدرجة أهمية نسبية بلغت (٤٧,٢%).
 - لدى المراقب المالي المعرفة بالمخاطر الأساسية المتعلقة بتكنولوجيا المعلومات وأساليب تدقيقها بمتوسط حسابي بدرجة ضعيف بلغ (٢,٣٤)، وبدرجة أهمية نسبية بلغت (٤٦,٨%).
٢. دلت نتائج الدراسة على وجود فروقات ذات دلالة إحصائية بين آراء رؤساء وحدات المراقبة من جهة وآراء المراقبين الماليين من جهة أخرى حول درجة الكفاءة المهنية للمراقب المالي وفقاً لمعايير الرقابة المالية. حيث بلغ المتوسط الحسابي العام لرؤساء وحدات المراقبة (٣,٢٨) مقابل متوسط حسابي عام (٣,٠٢) للمراقبين الماليين، والجدول رقم (٩) يبين ذلك.

التوصيات

وفي ضوء النتائج التي توصلت إليها الدراسة فإن الباحث يوصي بما يلي:

١. ضرورة العمل على حصر الأنظمة والتعليمات وتصنيفها ضمن مجموعة واحدة والإستمرار في تحديثها وفقاً للتعديلات التي تطرأ عليها ليتم الرجوع إليها من قبل المراقبين الماليين الأمر الذي يزيد من فاعلية عملهم.
٢. التأهيل المهني للمراقبين الماليين في دوائر القطاع العام من خلال:
 - أ. إخضاع المراقبين الماليين لدورات تدريبية في المحاسبة بشكل عام والنظام المحاسبي الحكومي ومشاكله بشكل خاص، ودورات في الرقابة المالية إضافة إلى إخضاع الجدد منهم لدورات متخصصة فور التحاقهم بالعمل مع التدريب المستمر للقضاء منهم.
 - ب. الإهتمام بالجانب المعرفي للمراقبين الماليين من خلال المعرفة الكافية لتقييم المخاطر المالية المتعلقة بتكنولوجيا المعلومات وأساليب تدقيقها.
 - ج. ضرورة حصول المراقب المالي على شهادة مهنية متخصصة في المحاسبة الحكومية والرقابة المالية وذلك كمتطلب أساسي لعمله.

المراجع العربية والأجنبية

- الثَّقفي، أحمد. (٢٠٠٨). "أثر تعدد الرقابة على الأجهزة الحكومية - دراسة تحليلية". رسالة ماجستير غير منشورة. جامعة الملك عبد العزيز. السعودية.
- الرحاحلة، محمد ياسين. (٢٠١٠). "تقييم الأداء الرقابي لديوان المحاسبة الأردني". المنارة للبحوث والدراسات. جامعة آل البيت. ١٦ (٤). ٥٠-٩.
- الرحاحلة، محمد ياسين. (٢٠١٠). "فاعلية متطلبات نظام الرقابة الداخلية على تكنولوجيا المعلومات في الوزارات والمؤسسات العامة الأردنية". المجلة العربية للإدارة. جامعة الدول العربية. ٣٠ (٢). ٥١-١١٠.
- السلطان، سلطان بن محمد. (١٩٩٦). "تقويم مهام المراقب المالي في القطاع الحكومي في المملكة العربية السعودية". دورية الإدارة العامة. ٣٦ (١). ٩١-٥١.
- العجمي، ممدوح زايد. (٢٠٠٦). "أثر تطبيق معايير المنظمة الدولية لأجهزة الرقابة العليا على فاعلية رقابة ديوان المحاسبة في دولة الكويت". رسالة ماجستير غير منشورة. جامعة عمان العربية للدراسات العليا. عمان. الأردن.
- عطية، أحمد صلاح. (٢٠٠٨). "أصول المراجعة الحكومية وتطبيقاتها بالمنظمة العربية". الدار الجامعية. الإسكندرية. مصر.
- العنزي، عبدالعزيز محمد عبدالله. (٢٠١١). "أثر الرقابة المحاسبية على كفاءة استخدام الموازنات التخطيطية". رسالة ماجستير غير منشورة. جامعة عمان العربية للدراسات العليا. عمان. الأردن.
- غنيمات، عبدالله عقله. وصيام، وليد زكريا. (٢٠١١). "العوامل المؤثرة في فاعلية أنظمة الرقابة الداخلية في الوزارات الأردنية". المجلة الأردنية في إدارة الأعمال. الجامعة الأردنية. ٧ (٤). ٦٢٥-٦٤٥.
- القضاة، حسن صالح سليمان. (٢٠٠٨). "الرقابة الإدارية وعلاقتها بكفاءة الأداء دراسة تطبيقية على العاملين في وزارة الصحة الأردنية". المجلة العربية للإدارة. جامعة الدول العربية. ٢٨ (٢). ١١١-١٤٣.
- كلاب، سعيد يوسف حسن. (٢٠٠٤). "واقع الرقابة الداخلية في القطاع الحكومي - دراسة ميدانية على وزارات السلطة الوطنية الفلسطينية في قطاع غزة". رسالة ماجستير. الجامعة الإسلامية. غزة.

- مقداد، محمد إبراهيم والكحوت، خالد عمر. (٢٠٠٩). "واقع الإيرادات والنفقات الجارية للسلطة الفلسطينية في ظل المعوقات الإسرائيلية". مجلة الجامعة الإسلامية غزة، ١٧ (١). ٧٥٣-٨٠٨.

القوانين والأنظمة الحكومية

- المملكة الأردنية الهاشمية. (١٩٩٤). النظام المالي رقم (٣). الجريدة الرسمية، العدد (٣٩٥١).
- المملكة الأردنية الهاشمية. (١٩٩٥). التعليمات التطبيقية للشؤون المالية رقم (١). الجريدة الرسمية. العدد (٤٠٢٨).
- المملكة الأردنية الهاشمية. (٢٠٠٥). نظام تطوير القطاع العام ومتابعة الأداء الحكومي رقم (٢). الجريدة الرسمية، العدد (٤٦٩١).
- المملكة الأردنية الهاشمية. (٢٠١١). نظام الرقابة المالية رقم (٣). الجريدة الرسمية. العدد (٥٠٨١).
- المملكة الأردنية الهاشمية. (٢٠١١). قانون الموازنة العامة رقم (٣). الجريدة الرسمية. العدد (٥٠٨٦).
- المملكة الأردنية الهاشمية. (٢٠١١). قانون موازنات الوحدات الحكومية رقم (١٢). الجريدة الرسمية. العدد (٥١١٢).
- المملكة الأردنية الهاشمية. (٢٠١١). تعليمات معايير الرقابة المالية. الجريدة الرسمية. العدد (٥١١٩).
- Sekaran, uma. (2006). Research Methods For Business: A skill Building Approach. Fourth Edition, John Wiley & sons, Inc. New York.
- DeZoort, F. T. & Salterio, S.E. (2001), "The Effects of Corporate governance Experience and Financial Reporting and Audit Knowledge on Audit Committee Members Judgments". Auditing: A Journal of Practice and Theory. 20(2). 31- 47.
- Felo, A. J. Krishnamurthy, S. & Solieri, S.A. (2003). "Audit committee Characteristics and the Preceived quality of Financial Reporting: an Empirical Analysis". Working paper series, Binghamton University School of www.paper.ssrn.com.

- Kalbers, L. P. & Fogarty, T.J. (1993). "Audit Committee Effectiveness an Empirical Investigation of the Contribution of Power". Auditing: A Journal of Practice & theory. 12(1). 24-49.
- Magena. & Pike. (2005). "The Effect of Audit Committee Share holder, Financial Expertise and Size on Interim Financial Disclosures". Accounting and Business Research. 35(4). 27-35.